

٢٧٠١
سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة



تراثنا

رسالة
أبي كريمة في الزكاة
للإمام أبي الخطاب المعافري

تأليف

الشيخ أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة

أغسطس ١٩٨٢

محافظة الجوف
وزارة الشؤون البلدية والقروية
بجدة

الرقم المسام : ٧٤٨
الرقم الخاص : ٤١٦٠٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

أنا كتابكم تذكرون فيه ما من الله به عليكم ، من جمع كلمتكم وائتلاف أمركم في كثرة من بحضورتكم من أهل الخلاف لكم ولعمري ما كثرتهم وإن كثروا بأكثر ممن كان قبلهم على من كان قبلكم من سلفكم ، فاقتلوا بهم نهن عليكم كثرتهم .

نسأل الله لكم العون والتوفيق في جميع أموركم ، وأن يكفيننا وإياكم بأسهم ، وأن يجعل لنا ولكم وللجميع المسامحة الدائرة عليهم ، ويشفي صدور قوم مؤمنين ، ويذهب غيظ قلوبهم ..

فلعمري لقد سرني ما انتهيتم إليه من أمركم ، وإن كان ذلك لم يخف عنا ، غير أنا لم نظن الذي كتبتم به إلى ، والله سيتم لكم الخير كله بعونه وتوفيقه .

أنا كتابكم بمسائل ، فمنها ما رأيت أن أجيبكم فيها ، ومنها ما رأيت ألا أجيبكم فيها ، من غير هوان ولا تقصير ، إلا الذي رأيت أنه أصلح لجماعتكم ، وأقوم لشأنكم ، وأرفق لضعيفكم ، وأعطف لقويكم ، وأجمع لأمركم ، وما توفيقى إلا بالله .. وفقنا الله وإياكم لما يحبه ويرضاه .

فقد أجيبكم في الذي أجيبكم فيه ، فإكان من صواب فمن الله ، وما كان من خطأ ، في رواية أو خبر أو غير ذلك ، فمن نفسي ، أستغفر الله من جميع ما ليس له رضاء .

ذكرتم في كتابكم العشر وكيف جمعه .

فاعلموا رحمكم الله أنه يجتمع أهل البلد في الإقليم الذي هو فيه فيوكلوا لعشورهم رجالاً أمناء من قبلهم في كل منزل فينقله الناس إليهم حتى إذا اجتمع عن آخره نظر فيه خواص من أدل الفقه والفضل والمعرفة في الدين ، واجتهدوا رأيهم فيه على ما أمر الله به من تفريقه لمن أمر الله بإعطائه ، بلا حيف ولا ميل ولا أثر قريب دون بعيد ، ولا لاجترار منافع الدنيا ، ولا لرفع مضرتها ، فإرآه المسلمون حسناً فهو كذلك إن شاء الله ، وما رأوه سيئاً فهو سيئ ، فاحضروا تفريقه حكم أولئك الرهط أمرهم ، ولا يحضر عند تفريقه جماعة من يأخذ ولا من يعطي ، فيفرق عشور كل قرية في فقرائهم .

ومن كان من الأمناء في أيده ما يغني به أهل قريته من مال يفضل به فرقه على أقرب الفقراء إليه ، وإن كان أقرب القرى إليه ممن يليه

ليس لهم عشور ، وفي يده عشور ليس فيه ما يغني به فقراءه
نظر فيه لهم إذا كان أهل القرى متجاوزين يسمع بعضهم بعضاً ،
ونحو هذا ، وإذا تباعدت القرى آلوا به على فقرائهم حتى يغنوهم ،
ليس لأحد معهم شركة إلا ابن السبيل إذا حضر ، والغارم وفي
الرقاب إذا حضر ، وليس لأحد فيه سهم على التقسيم على عدد
الثمانية ، إنما ذلك من الله على الأمر بالعطاء لهم ، والدلالة لمن يعطى ،
ليس ذلك سهماً مفروضاً من عدد الثمانية لكل صنف ، فن حضر
من هؤلاء أعطى ، ومن غاب فلا شيء له ، فبعيد بفضل ذلك
على من حضر حتى يغنوا عامتهم .

ألا ترى أن العاملين عليها ، ليس ذلك السهم المسمى لهم على
القسم إن كان فيه أكثر من رزقهم وعلف دوابهم ، وحرزوه
هذا ما لا يجوز ولم يتقدم بذلك أحد من السلف ، ولا للأئمة
ليس للعاملين إلا نفقتهم وعلف دوابهم ما داموا سعاة ، فإذا فرغوا
من جميع ذلك لم ينالوا منه شيئاً وأدوا ما قبضوا إلى بيت مال المسلمين .
وأما الوالى إذا كان للمسلمين فليس له من الحقوق إلا نفقته
على أهله ونفسه كنفقته قبل أن يلي .

وأفضل قسمة الزكاة كلها أن تنصرف إلى الفقراء الذين أنت بين أظهرهم ، وهؤلاء الذين سمينا من قبل . إن الخبر جاء في الصدقات للمصدق أن يأخذ من خواص أموالهم ، فيردها على فقرائهم ، ليس للسعاة أن يأخذوا الثمن على سهم الأجزاء ، من قبل أن الفرض لم يقع من الله على القسم ، ألا ترى أن الخبر جاء عن عمر رضى الله عنه ، وأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حضور ، أنه كان يجعل الصدقة في الصنف الواحد ممن سماه الله ، وإنما للسعاة أجر مثلهم على التقسيط والقوام بالعدل .

ألا ترى أنه ليس للإمام متى ولى من فيهم شيئاً إلا إخراجهم إلى القوم بالمعروف . وقد جاء عن الصديق رحمه الله ، لما استخلف اجتماع المسلمون فقالوا : افرضوا الخليفة رسول الله شيئاً يغنيه ، فقالوا : بردتان إذا أخلقهما وضعهما ، وأخذ مكانهما غيرهما ، وظهر إذا سافر ، ونفقته على أهله كما كان ينفق قبل أن يستخلف . فقال أبو بكر : رضيت ، ولم يرضوا عليه بشملة ضناً بذلك عليه ، ولكنهم أرادوا قطع الاحتجاج أن يكون للإمام فضل يستأثر به على المسلمين .

وقد جاء عن عمر رضى الله عنه ، روى ذلك الأحنف بن قيس ،
ونافع عن ابن عمر ، قالوا : قدم وفد من البصرة فيهم الأحنف
ابن قيس ، وعمر يومئذ أمير المؤمنين ، فسأله : ما يحل له من الفداء
فقال عمر رحمة الله عليه : قوت عمر وأهله .. قوت رجل من قريش ،
وحلة في الشتاء والصيف ، وما حج به واعتمر ، وإنما كان ذلك
من قبل أن المسلمين يردون الموسم من الآفاق ، فصار إليه ليستمتع
من حجهم ويسألهم عن ولائهم ، ليقطع عنهم مودة العناء إليه في السير
ولولا ذلك لم يكن ذلك .

وجاء عن عمر أنه كان يقول : أيها الناس ليس أحد إلا وله
من هذا المال نصيب ، إلا ما ماكت أيما نكم .

وجاء عن الصديق رحمة الله عليه أنه كان يستمتع بالناضح
والشملة ومثل ذلك ، وجاء عنه عند وفاته ، أنه رد الناضح الذي
في يده ، والشملة هو الحبشية واللقوح ، وجاء عن عمر مثل ذلك
أنه أصاب من فداء المسلمين ما لا يستمتع به في حوائجه ، فلما حضرته
الوفاة أمر عبد الله ابنه فكسر فيه ماله ، وباع فيه رباعه ، حتى جمعه
فأداه إلى بيت مال المسلمين ، وعبد الله بن رافع على بيت مال المسلمين .

وجاء عن الصديق رحمة الله عليه ، أنه قدم إليه مال احتمله من البحرين ، فقسمه على الناس خمسة خمسة ، ثم قدم مال فقسمه عشرين عشرين ، ففضات فضلة فقال أبو بكر : ألكم خدم يخدمونكم ويعالجون لكم ، فلو قسمتموها بينكم ؟ فقال الناس : أنت أولى بذلك يا خليفة رسول الله وبالأثرة ، فقال : معاشر الناس الأسوة في هذا خير من الأثرة ، التساوى بين الناس . والدليل أن هؤلاء الثمانية في الزكاة ليس ذلك لهم على الفرض من الله ، ألا ترى أن الفريضة على تسعة أسهم لقوله تعالى في آية أخرى : (فإن لله خمسة وللرسول) وذلك سهم تاسع غير الثمانية ، وكل ذلك إنما هو على الإعطاء إليهم ، أن الله أمر رسوله أن يعطى أقاربه كما يعطى الفقراء ، إلا أن ذلك محبوس عاينهم دون غيرهم ، فكل المذكور في الآية ، إنما هو على البيان بالإعطاء له ، لا على الإسهام بالقسم ، وجاء عن عمر أنه جعلها لصنف واحد وجماعة المسلمين لا ينكرون ذلك ولا يغيرونه .

وأما ما ذكرت هل لمن جمعه من أمناء المسلمين الذين بين أظهرهم قومنا سهم أو كرى ؟ ..

فليس لهم سهم ولا كرى إلا أن يكون فقيراً فليأكل بالمعروف على نحو ما يأخذ غيره من الفقراء ، ليس له غير ذلك ، وله أجر ما نوى وقام وعنى لضعفاء المسلمين .

وأما ما ذكرتم من أن إمام المسلمين إذا لم يملك بلدًا هل لمن به من المسلمين أن يبعثوا بعشورهم إليه ؟ ..

فليس لهم ذلك ولا له عليهم ، ولا يجزى عنهم ما أدوا إليه من ذلك ما لم يجز عليهم حكمه ، ويمنعهم من عدوهم القاهر عليهم الحاكم عليهم بغير ما أنزل الله .

أما ما ذكرتم هل يجوز أن يكرى عليه في جمعه ؟ ..

فجمعه على أصحاب الزرع حتى يوصلوا زكاتهم إلى إمامهم ، ومن أدى منه الكرى كان عليه غرم ذلك حتى يرده ، ولا يطعم منه الأجير إلا بحساب .

وأما ما ذكرتم من العشور وغيرها من الزكاة يجمع في يد أمين القوم برأيهم ، ثم يصيبه أمر فيذهب ؟ ..

فإن الذين أدوا عليهم أن يؤدوه ثانية ، وما ذهب فهو من رعوس أموالهم ، فإن كتبتهم الأمين ذلك فعلى الأمين ضمان ذلك .

وأما ما ذكرتم من رجل يكون له زرع في قرى متفرقة ؟ ..
فإن عليه أن يؤدى عشور كل قرية في موضعها ، فإن جمع في
قرية فليتوخ ، فيعطى أهل كل قرية على قدر ما يرى من عشورهم .

وأما ما ذكرتم هل للقرابة في الزكاة من فضل ؟ ..

فقد بينا في أول كتابنا على ذلك ليس لذى قرابة فضل على غيرهم .
وأما قولكم هل لأهل الفضل في الدين في الزكاة من فضل
يخصون به ؟ ..

فأما أبو بكر فقد ساوى بين الناس وأعطاهم على قدر فقرهم .
وثقلة عيالهم ، وأما عمر رحمة الله عليه فقد فضل أهل الفضل في
الدين والفقه ، والسابقة في الإسلام ، وأهل النكابة وأهل كل
ذى فضل من فضاه وهو أحب إلينا وبه نأخذ .

وأما ما ذكرتم من رجل يأتي من بلد قاصداً إلى قوم في
عشورهم وزكاتهم ؟ ..

فقد بينا ذلك في أول كتابنا ، له سهم مثل من حضر من أهل
البلاد على نحو ما وصفت لك .

وأما ما ذكرتم في قولكم في الغائب ؟ ..

فلا يحبس له ولا ينتظر به ولا يبعث به إليه .

وأما ما ذكرتم من المسجيب وما له من الحقوق بحقه ؟ ..

فأول ما يعطى يرضخ له شئء ولا يلحق بالفقراء ، وإن تمسك وظهر صلاحه ثم أدرك الحقوق سنة أخرى ألحق بأصحابه على قدر فقره . وإن نكث حتى إذا حضرت الحقوق رجع لم يعط شيئاً ، وإن أنس منه رشداً بعد سنة أخرى فله حق كحق مثله . وإن كان قبوله للدعوة ودخوله فيها قبل أن تحضر الحقوق ، وقبل أن تطاع ثم حضر فحقه كحق الفقراء على قدر فقره .

وأما ما ذكرتم من الوالدين هل لهما في عشور أولادهما شئء في جماعة أو فرادى ؟ ..

أما في الجماعة فالجماعة تعطيهم من الجماعة . وأما فرادى فلا يحق لهم أخذه ولا يجزى عن أولادهم إذا أعطوهم .

وأما ما ذكرتم عن كم يستغنى المسلم والمسلمة فلا يأخذون الزكاة والذى يغنيهم من ذلك قوت كل واحد ؟ ..

أما الرجل ففي عياله ، وأما المرأة ففي بدنها ، وليس الرقيق من العيال ، والقوت ما يكفيه من الطعام والإدام والكسوة ،

فربما كانت الدابة من القوت . وذلك في أهل العمود الذين لا قوام لهم إلا بالدابة ، والدابة لها أولى من القوت ، وإذا كان عليه دين أعطى بعد استغناء فقراء المحلة ما يؤدى به دينه ، وإن كان إذا أخذ لم يؤد الدين غير أنه يجعل ذلك سبيلاً إلى الزكاة لم يعط شيئاً غير القوت ، والقوت ما ذكرت لك .

وأما ما ذكرت من رجلين أحدهما يقدر على التجارة ويعيش بوجهه ، والآخر لا يقدر عليها وهما في الفقر سواء ؟ ..

فإن أحدهما من بيت مال المسلمين على قدر ما ترى الجماعة من العيال والفقر ، لا يضر هذا تجاره ولا ينفع هذا بتصغير نفسه .

وأما ما ذكرت من رجل يعطى لعساكر قومنا سبوا وطعاماً هل يحسبه على نفسه ويؤدى عشوره ؟ أم يحسبه في عشوره ؟ أم يحطه من جملته ولا يعطى به عشوراً ؟

ذكر بعض أصحابنا أنه ليس عليه عشور ، غير أنه لا يحسبه في عشوره والله أعلم إنه كذلك أم لا ، وذلك أنى أرى المنافق يظن بأهل الدين فإذا كان الأمر هكذا يروا صاحب الزرع زرعه

لم يؤد عشوره إذا صار كله إلى ما ذكرت فإذا كان لا يجوز في الكل فالبعض من الكل ، وهذا الحق فيما نرى والله أعلم .

وأما ما ذكرتم من رجل يكرى على جميع زرعه بطعام أو بسبل أو بدراهم ، هل يحط ذلك الكرى من جملة زرعه ثم يؤدى العشر بعد ذلك ؟ .

القول أنه لا يحط من جملة ما أخرجت الأرض شيئاً وغرمه من صلب ماله ، وذلك أن العشر لم يقع على الأرض كوقوعه على القابض ، ألا ترون أن القابض قد يكسب أربعين مثقالاً ، وعليه فيها دين ، فلا يؤدى الزكاة في قول بعض أصحابنا إلا بإذن الغريم ، يستأذنه ويحاسب الغريم بها ، أو يؤدى صاحب المال عنها .

وهو في قول العامة لا زكاة عليه فيها ، وزكاته على صاحب المال إذا قبضها ، وإن كان لم يماطله بها إلا أنه أذن له في حبسها ، فعليه زكاتها مع جميع ماله فهو في إجماع الأمة إذا أصاب خمسة أوسق ، فعليه عشرة ، وإن كان عليه عشرة أوسق ديناً لم يجزه إلا أداء العشر قبل ، وليس للدين فيها شيء ، ولا عليه في العشور سبيل حياً كان أو ميتاً ، فأصلهما مختلف فافهموا واحمدوا الله .

وذكرتم أن رجلاً له رقيق ، ورجلاً له ربيع ، ورجلاً له ماشية
ورجلاً له طعام . هل يعطون من الزكاة شيئاً ؟ ..

فأقول في ذلك إن كانت الماشية إنما يعيش بفضلها . فإذا باع
الفضل لم يضر معيشته ببيع الفضل لم يعط . وكذلك إن كان من الرقيق .
ما يستغنى به عن خدمتهم . وكان إنما يتخذهم ليستعملهم . باع
فضل ما يخدمه . ولم يعط وأما الرباع فمن حضر من المسلمين
ينظرون في ذلك إلا أن الرباع وإن كثر لا يغنى ! صاحبه عن
أخذ الزكاة . وليس هو مثل صاحب الرقيق والماشية .

وأما ما ذكرتم عن الوالد له ولد أو أخ غنى . هل يعطون
من الزكاة ؟ ..

فأقول في ذلك أنه إن كان أبوه غنياً أعصى . ولا ينظر إلى
غنى أبيه ، وأما إن كان والده غنياً وكان يحمله لم يعط ، وإن كان
الولد لا يحمله وكانت أحكام الإمام ظامرة يحكم عليه . فالسنة
لا يعطى ، وإن كان في دار تعطل فيها الأحكام ، وكان الولد عاصياً ،
لم يرق بحق الوالدين أعطى الوالدان بجملة المسلمين ، ولم ينظروا

إلى غنى ولده ، هذا بمنزلة رجل غنى أحيل بينه وبين ماله في بلد لا يقدر عايه ، وأما الأخ الغنى فلا يحرم أخاه الأخذ .

وأما ما ذكرتم من رجل يكون عارفاً بالدعوة ، فقيماً مشهوراً بالفقه والصلاح . ثم مال إلى غير ذلك لإصابة دنيا بذلت له أو رجاها ، أو للترؤس ممن مال إليهم . وأتموا به . ثم تقدم في أهل الدعوة الذين رجع إليهم ومال إليهم . ثم ندم ورجع إلى المسلمين باعتراف واعتلال ، ما قولكم هل يجب على المسلمين قبوله وإظهار الحرمة له في الظاهر ، وإعطاء الحقوق له وإثبات الحرمة ؟ ..

القول في ذلك أن الواجب عليهم قبوله وإظهار الحرمة له في الظاهر وهو عندهم في الحقيقة ضنين ما عاش . لا يعطى من الحقوق شيئاً وتوبته بيده وبين الله ، فإن حذر المسلمون بأسه وكان ممن يدخل الوهن على ضعفاء المسلمين في خلافه لشبهة أو غير ذلك نظر فيه المسلمون ، فإن رأوا أن يعطوا له شيئاً من صلب أموالهم ويعرفوه أن ذلك من زكاتهم في جماعتهم فعلوا ، وإن رأوا مباحته فعلوا وإلطافه خير من مباحته .

أما ذكرتم من رجل من أهل الدعوة لم يحضر عشوره جماعة وهو يفرقه ، أو يقول إنه يفرقه ، ولم يطلع المسلمين على ذلك ، ولم يقول في الدعوة ولم يدع أهل الخلاف ؟ ..

فالقول في ذلك أنه يعطى إن كان فقيراً :

وأما ما ذكرتم من رجل يعطى عشوره لبعض فقراء المسلمين ويمنع بعضاً ، ويمتنع من الجماعة ولا يجامعهم بعشوره ، ولا يجتمع بزكاته ، ثم افتقر وتيسر الذين كان يمنعهم ، هل ترى لهم أن يمنعوهم مثل ما حرمهم ؟ ..

فالقول في ذلك تعطى لمن منعك ، ولا يجب على من حرمه الحرمان . فالعدل في ذلك أن تكافئ من عصى الله ببطاعة الله فيه ، وهو أن تعطى لمن منعك .

وأما ما ذكرتم من الضنين هل يعطى ؟ ..

فالقول في ذلك أنه يعطى بقدر ، ما لم يظهر منه ما يبرأ المسلمون منه .

وأما ما ذكرتم من رجلين أصاب أحدهما زرعاً والآخر لم يصب شيئاً ، وهما في الحاجة سواء أو متفاضلان فقلتم كيف يعطون ؟ ..

ذكر بعض أصحابنا أنه ينظر للذي أصاب للزرع كم هو فيحسب ببعض عياله ، فيجعل في قوتهم ، فإن كان فيه قوت واحد أو اثنين حط من عياله فيعطى مع صاحبه الذي لم يصب شيئاً بالسواء ، وما بقى على قدر العيال والحاجة . وزعم بعض أصحابنا أنه يحاسب الذي أصاب بحملته ، ويعطى للذي لم يصب مثله ويقسم عايمهما ما بقى بالسواء . وقال بعض أصحابنا : يرد ذلك إلى الذين يحضرون ذلك الأمر في كل زمان ، ويجتهدون رأيهم في العدل لفقرائهم ، ثم ينفذون ذلك على ما رأوا وبالله التوفيق .

وأما ما سألتكم من أن امرأة تلعب بالدف ويحضرها رجال وتظهر ذلك . ولا تستتر وهي شابة أو ذات سن ؟
فالقول في ذلك أنها من أهل الظنة ولا تعطى إذا كانت هذه متبرجة .

وأما ما سألتكم عنه من النائحة على ميتها ؟ ..

(٢ م - أبي كريمة)

فالنائحة المعلنة المؤذية لا تعطى إذا نهيت وعرفت عن أخطائها فلم تنته . وأما التي تنوح على ميتها فتنهى عن ذلك فتقبل فإنها تعطى .
وأما ما ذكرتم من رجل كان على خلاف . وكان يفرق عشوره ثم رجع إلى المسلمين . وقلم هل يلزمه ما كان أدى أن يؤديه ثانية من الحقوق ؟ ..

فلما لا نرى عليه رد ذلك . وأما المسلم الذي أعطى عشوره أهل الخلاف بجهل أو بعلم . فأرى أن يؤديه ثانية ولا يجزى عنه ما كان أدى . وإن رجع عن أهل الإسلام إلى أهل الخلاف ثم أدى فيهم . ثم رجع إلى الحق فأراه غارماً ما كان أداه في خلافه أهل الإسلام . وأما ما أخذه ولادة قومنا فإن ذلك لا يجزيه ولا يحاسب بشيء من ذلك .

وأما ما ذكرتم من جماعة المسلمين يرون أن يحبسوا شيئاً من عشورهم لرأى رأوه ؟ ..

فالقول في ذلك إذا كان حبسه لا لغائب ولا لضعيف جائز لهم حبسه حتى ينفقوا فيه رأيهم .

وأما ما سألتكم عنه من الشريك يقول : لا أؤدى ، أو يقول : لا أؤدى لمن تؤدى أنت إليه ، أو يقول : أؤدى ، ولا يذكر أحداً ما قولكم هل يجب على الشريك الآخر غرم سهمه إذا لم يؤده ؟

فالقول فى ذلك أنه إذا قال : يؤدى إلى غير من تؤدى أنت إليه ، أو قال : يؤدى ولم يذكر شيئاً أنه يجزى شريكه ذلك ويتبرأ من ضمانه وإن قال : لا تؤدى فالشريك ضامن ذلك ، ويؤدى من ماله للفقراء مثله ، وفيه قول آخر : أنه لا ضمان عليه ولا يلزمه فرض فيما ليس له ، لأن كل واحد منهم قد بان سهمه عن سهم صاحبه وبه تأخذ إن شاء الله وأما ما ذكرتم من رجل قذف بالزنى أو اللواط فعل أو فعل به أو قذف بهيمة ، ما قولكم هل يعطى من الزكاة شيئاً ؟ ..

القول فى ذلك لا يعطى وهو مفضل ويفسق حتى يتوب .

وأما ما ذكرتم من رجل فسق مسلماً أو لعنه ، أو ضلله . أو قال : يا عدو الله ، أو قال ذلك لمخالف ، هل يعطى من الزكاة شيئاً ؟ ..

القول فى ذلك أنه إذا قال ذلك لمسلم يفضل به ويحرم من الزكاة وإن قال ذلك لمخالف القول ما قال .

وأما ما ذكرتم من رجل قال لمسلم : يا كلب أو يا خنزير ،
أو يا نجس أو يا جيفة ؟ ..

والذي ذكرتم من رجل قال لرجل يا خبيث يا خشكنا ،
ويا نارويا قوادويا جهم ؟

فجملة ذلك أن يقال له مثل ما قال لمسلم :

وأما ما ذكرتم من رجل قال لمسلم : يا خائن ، يا كذاب
يا مرأى ، هل يعطى من الحقوق شيئاً ؟ .

فأقول في ذلك عندنا أنه لا يحرم لقوله لمسلم يا خائن يا كذاب
وأما مرأى فإنه يفضل بذلك ويمنع من الحقوق حتى يتوب .

وأما ما سألتكم عنه من الشهادة بالزور في الفلاس وما دونه عند
الحاكم ، وعند أخذ الحقوق بين المسلمين ؟ ..

فإن الشهادة عندنا بالزور في القليل والكثير بالسواء يفضل بذلك
عندنا ويفسق ويمنع من الحقوق حتى يتوب .

وأما ما سألتكم عنه من مسلم يأتي إلى أخيه لئسأله أن يشهد له
على رجل بأن له حقاً عليه قليلاً أو كثيراً ، ويخلف له على ذلك
أنه محق بثقته لصاحبه ، وهو عنده من أهل الفضل والدين ؟

القول في ذلك أنه يضل ويفسق ويبرأ منه ويمنع من الحقوق وهذه شهادة الزور بعينها .

وأما ما ذكرتم من رجلين ادعى أحدهما على الآخر وتباحدا ، أو يدعى أحدهما ويحجد الآخر ، ثم تحالفا جميعاً أن كل واحد منهما محق هل يعطيان من الحقوق شيئاً ؟ ..

القول في ذلك أنهما يعطيان .

وأما ما ذكرتم من رجل شهد وحده على مسلم فيما يضل به المشهود عليه ؟ .

فالقول في ذلك أنه إذا كانت الشهادة في القذف ، والقذف ما ذكرت قبل هذه المسألة . حرم هو وأعطى المشهود عليه ، وإن كانت الشهادة من غير هذا الوجه لم يحرم جميعاً .

وأما ما سألتكم عنه من رجل يشرب النبيذ حتى يسكر أو غيره من الأشرية المختمرة فسكر منها هل يعطى ؟ ..

فالقول في ذلك أن كل من سكر من هذه الأنبذة لم يعط ، وهو فاسق حتى يتوب :

وأما ما ذكرتم من رجل من المسلمين كان يستطيع الحج ففرط حتى افتقر ، هل يعطى ؟ .

فالقول فى أنه يعطى ولا يحرم بهذا .

وأما ما سألتكم عنه من مسلمة تكون تحت مخالف فقير هل تعطى ؟

فالقول فى ذلك أنها تعطى ويوفر عليها .

وأما ما ذكرتم من امرأة أعجمية اللسان لا تفقه العربية ولا تقرأ ولا تتعلم ، ورجل مثلها أجاب الذين يميزون شيئاً هل يعطيان شيئاً ؟

فالقول فى ذلك أنهما يعطيان على قدر فقرهما إن كان جهلهما بالتعليم للبلادة أو غير ذلك وإن كان للتصنيع لم يعطوا شيئاً .

وأما ما ذكرتم من الأمين الذى يجمع الطعام فى مواضع ، فيعطى بعض الفقراء من موضع آخر ، أترى له ذلك ، وترى لمن جاء معهم الاشتراك فى عطية الكل ؟ .

فالقول فى ذلك أنهم شركاء الآخر وإن كانت فى مواضع منفردة ، وكذلك إذا كانوا أمناء ثم اتفقت الجماعة على ذلك فهم

شركاء في الآخر ، وليس لهم شرك فيما تلف من بعض البيوت ،
وإذا عرف عشرة من ذلك كان على صاحبه رد مثله .

وأما ما ذكرتم من أمين قوم يفرق بعضه قبل أن يجمع الطعام
ثم يجمع فيه فيجب عليه شيء آخر فيفرقه في ذلك السبيل ؟ .

فالقول أنه جائز له أن يفعل ذلك ، وإن كان له موضع لم يطلع
عليه الفقراء ولا ابن السبيل . فأحب ذلك إلى أن يجمع في مكان
كما ذكرت لك برأى الجماعة ، وإن احتمل ذلك ولم يخرج على
من معه في الرأي والنظر جاز تفريقه وحده إذا أشهد وعدل ولم يخف
الزلل والجماعة أحب إلى .

وأما ما ذكرتم من رجل يأمر الأمين أن يعطى عشوره كلها
لابن السبيل أو لغيره من المسلمين أترى له جائزاً ؟ وترى الذي
أعطاه شريك الجماعة ؟ .

فلما نرى ذلك وهو حسن جميل •

وأما ما ذكرتم من رجل أرى الجماعة حرمة رجل ، والأمين
يحرم الرجل من غير ريبة ظاهرة ، أترى له أن يعطيه عشوره ؟ .

فالرأى إن كان ذلك من رأى الجماعة بعد اجتهادهم فإن حرموا قرابته أو غير قرابته فلا أرى له مخالفة الجماعة لعدل رأوه ، لأن الجماعة بذلك أمرت ، وبذلك قامت السنة ، فلا أرى له مخالفة السنة ، وإن غلطت الجماعة في قرابته أو غير قرابته ناظرهم ، فإن كان القول قوله رجعوا إليه ، وإن كان الأمر كما رأوا ليس له أن ينازعهم ، وإن كان من نسيان الحقوه بالعطية .

وأما ما ذكرتم من أطفال في حجر المسلم وهو خليفتهم أو غير خليفة ، أترى له أن يزكى عنهم ؟ .

فأصحابنا يأمرؤن الخليفة أن يزكى عنهم ، ويروون ذلك عن عائشة وعمر بن الخطاب رحمة الله عليهما ، وعن علي بن أبي طالب وجابر بن زيد وجميع فقهاءنا على ذلك . وزعم بعض أهل العلم أنه لازكاة على الطفل حتى يبلغ . واحتج الذين قالوا على اليتيم الزكاة يقول عمر وعلي وعائشة . واحتج الذين قالوا لا زكاة على الطفل حتى يبلغ وهذا في العين . نفسه عن ابن عباس وجابر بن عبد الله ، وبالكتاب نصاً ، قال الله عز وجل : (خذ من أموالهم صدقة

تطهرهم وتركبهم بها) والتطهير إنما يكون من الذنوب ويكون أيضاً على التقرب ، ولا ذنب على طفل ولا تقرب منه ، وأما غير الخليفة فلا يزكى عنهم شيئاً من العين .

وأما ما ذكرتم هل يبنى بها مسجداً إذا استغنى عنها الفقراء أو داراً للحرب أو لإصلاح طريق أو غزاة ، وما أشبه ذلك مما يراه الإمام والمسلمون أو داراً للإمام ؟ .

فالقول في ذلك أنه لا يحل بناء المسجد من زكاة المسلمين ، لأنها لا تنصرف مصرفاً عما سماه الله في كتابه نصاً مما أمر الله به ، وإنما سبب توجيهها من الله وفرضها ، لتقوية الفقراء لا لاتخاذ المساجد وغيرها .

تمت رسالة الشيخ أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة في الزكاة
رحمة الله ومغفرته ورضوانه عليه ، والحمد لله رب العالمين ،
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

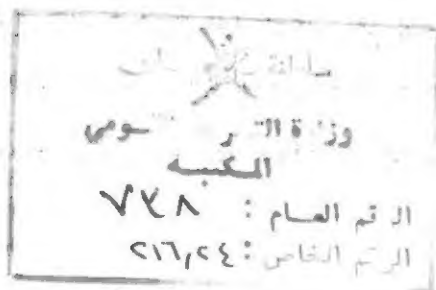
قال المحقق :

تم نقل هذه الرسالة إلى من المخطوطة بدار الكتب المصرية ، القاهرة
رقم (٢١٥٨٢ - ب) وهي بخط مغربي فرأته وتبعته ويحتاج
إلى جهد لدقة الخط ولعدم خلوه من الغلطات وقد ذكر الدكتور
عوض خليفات في كتابه « نشأة الحركة الإباضية » بصفحة رقم ١٤٩
من كتابه ، أن الرسالة أتت من الشيخ أبي عبيدة جواباً للإمام
أبي الخطاب الإمام الإباضي ، العام الذي تمت البيعة له عام ١٤٠ هـ .
وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة الإمام الثاني والقدوة الأعظم للإباضية
من أئمة التابعين أو تابعي التابعين .

بقلم : سالم بن أحمد بن سليمان الحارثي

٣٠ شوال سنة ١٤٠٢ هـ

٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٢ م



وقم الايداع ١٥٨٤ لسنة ١٩٨٣

وزارة الخارجية
القاهرة

المكتب

الرقم العام : ٧٤٨

الرقم التام : ٢١٦/٢٤

مطابع سجل العرب